دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الافتراضى وتحولات الفعل السياسى
المصدر:	باحثون : المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والانسانية
الناشر:	عياد أبلال
المؤلف الرئيسي:	ابلال، عبدالرزاق
المجلد/العدد:	ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الشهر:	مارس
الصفحات:	81 - 92
رقم MD:	891532
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	المجتمعات الافتراضية، المواقع الالكترونية، المشاركة السياسية، شبكات التواصل الاجتماعى، مجتمع المعرفة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/891532

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الافتراضي وتحولات الفعل السياسي

عبد الرزاق أبلال
باحث في علم الاجتماع، المغرب

مقدمة:

شكل حضور الافتراضي ثورة حقيقية في نمط حياة المجتمعات المعاصرة، ووجها آخر لهذا العالم الذي صار عالما افتراضيا بامتياز بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ذات البعد الرقمي، وما أتاحته من تعدد لوسائل ووسائط الاتصال الحديثة، جعلت الأفراد والمجتمعات ترتبط وتتواصل في ما بينها على نحو جد سريع ومعقد وفق شبكات اتصالية انهارت فيها حدود الزمان والمكان، وتقلصت فيها إلى حدود واطئة، آلية المراقبة والعقاب التي ينتظم وفقها الواقع الاجتماعي المادي، الذي أخذ ينزع - بفعل التكنولوجيا الرقمية الحديثة التي أنتجت زمنا مختزلا في صورة رقمية وبث مباشر، وأنتجت بالتالي زمنا سريعا ومختزلا في عالم مضغوط،وداخل فضاء تكنولوجي تحكمه الحواسيب والتلفزيونات والهواتف الجوالة الذكية وغيرها؛ الموصولة بشبكات الإنترنت والأقمار الاصطناعية- نحو فقدان ماديته. "ليتحول إلى ما فوق الواقع، أو ما يمكن تسميته مع جان بودريار" الخارق للواقع". هذا الواقع الذي لا واقع له، فلا ترى إلا ظله"[1]. وإذا كانت السياسة بعدا من أبعاد هذا الواقع، وفضاء للممارسة والفعل الاجتماعي نحو تحقيق الممكن وتطويره، فإن هذا الواقع (واقع الممارسة السياسية) بالذات لم يسلم من تأثيرات الثورة التكنولوجية في مجال الاتصال وعولمة المعلومة وسرعة تدفقها وانتقالها خارج الحدود الزمكانية، ضمن عالم معولم* على حد تعبير دانيال ميركورDaniel Mercure ،وأصبحت الممارسة السياسية مشروطة بالقدرة على توظيف الرقمي وإتقان فن إدارة الافتراضي من أجل التموقع في الواقع، بما هو واقع الصراع على السلطة كقوة ونفوذ وتمركز، حيث لم يعد الأمر مقتصرا على من يمتلك أكثر وسائل الضبط والإخضاع والعقاب في بعدها المادي من جهاز شرطة وجيش و أسلحة ودبابات وسجون منيعة، أو يتقن فن الخطابة والمراوغة ويمتلكسلطة الكاريزما، حيث كانت السلطة في قيامها تحتاج للقلم والسيف كما يرى"عبد الرحمان ابن خلدون" بل صارت السلطة والقوة في يد من يمتلك أكثر المعلومات والصور والمشاهد، ويتقن فن إدارتها وتسويقها.

إن انتقال المجتمعات المعاصرة من اعتمادها على الصناعة ومنتجاتها إلى المعلومة وإفرازاتها ضمن ما أصبح يطلق عليه بعصر المعلومات* أو مجتمع الشبكات الذي يشكل قاعدة مجتمع المعرفة، خلق تحولات كبرى في شروط اللعبة السياسية التي انفتحت أكثر على الفاعل الافتراضي في كفاءته من حيث قدرته على الحصول على المعلومة و كفاءته في اختراقه سياجاتها (القرصنة) والعمل على توظيفها بما يقلب موازين القوى ويعمل على إعادة توزيعها تبعا للمصالح وتوجهات الصراع السياسي، هكذا غدت المعلومة قوة ذات تأثير كبير في تكوين الرأي العام، الذي يتدخل في الشأن السياسي، ويحاسب الحكام أو يطيح بهم، ويقرر مصائر بلدان، فيقود احتجاجات هنا ويوقد فتيل ثورات هناك، كما حدث مؤخرا في

العالم العربي ضمن ما سمي بالثورات العربية التي لعب فيها الافتراضي ومواقع التواصل الاجتماعي بما هي منابر للرأي الحر في مواجهة السلطة الديكتاتورية دورا محوريا لا يمكن إغفاله.

هكذا شكلت المدونات والمواقع الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي بيئة اتصالية جديدة،وفضاءأرحب للفعل السياسي المتحرر من الرقابة وشروط الالتزام السياسي، فوجد فيها المدون والناشط الافتراضي وسائل للفعل والمشاركة والتأثير في رسم السياسات العامة وتوزيع السلطة في إطار الصراع السياسي، وغرضنا في هذا المقال المساهمة في إبراز دور الافتراضي ومواقع التواصل الاجتماعي في تغيير شروط الفعل والممارسة السياسية، والعمل على تعزيز دينامية التغيير،مع إثارة الانتباه إلى أهمية الحديث عن تحولات الهوية في العالم الافتراضي.

يعتقد الباحث السوسيولوجي التونسي "جوهر الجموسي" أن الافتراضي ضمن المجتمع المعاصر يقود تحولات عميقة في المجتمع السياسي، عبر آلياته وتجهيزاته وبرمجياته وتطبيقاته المنوعة، وعبر الحواسيب والأنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي الالكترونية والوسائط المتعددة.. حيث تعمل على تأسيس عالم افتراضي بل يحتكم إلى قواعد الزمان والمكان، وهو عالم جغرا-ميتافيزيقي (Géo-métaphysique) ، يقطع مع المعنى الكلاسيكي للجغرافيا والقارات[2] لصالح قارات العالم الافتراضي ومواقع التواصل الاجتماعي التي أصبح التواصل فيها آنيا يفوق سرعة الضوء.

إن الحديث عن دور الافتراضي في تغيير شروط الفعل والممارسة السياسية وتعزيز دينامية التغيير، يفترض ضرورة الوعي بأهمية الانتقال من مفهوم مجتمع المعلومات إلى مفهوم المجتمع الافتراضي الذي يتزامن مع سرعة التحول خلال العشرية الأخيرة للقرن العشرين من مفهوم المجتمع المدني إلى مفهوم مجتمع المعلومات، الذي كان محط ومركز التنظيرات الاجتماعية والثقافية لفترة من الزمن، وهو ما يدفع إلى ضرورة إعادة النظر في مفهوم المجتمع من منظور سوسيولوجي، "استنادا إلى ما وقع من تغير في الوسائط الاتصالية، وفي مقدمتها الإنترنت والفضائيات التلفزيونية الرقمية والهواتف الجوالة الذكية والمتطورة"[3]. فكيف يمكن اليوم تعريف المجتمع سوسيولوجيا؟وكيف تتحدد الممارسة السياسية في المجتمع الافتراضي؟

1- من مجتمع المعرفة إلى مجتمع الشبكة

شكلت المعرفة موضوعا للتأمل الفلسفي والنظر العقلي خلال قرون عديدة، وسمي أهلها داخل المجتمع بالصفوة،أيالقلة الحاملة لكفاءات استثنائية في النظر.إلا أن حدوث ثورة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في نهاية القرن العشرين،نقلت المجتمعات البشرية إلى عصر جديد، أصبحت فيه المعرفة محصلة مزج التكنولوجيا العالية والخبرة الإنسانية المتطورة[4]. الشيء الذي جعل المعرفة تعرف انقلابا من حيث قيمتها وأدورها في مختلف الحياة المعاصرة، فأصبحنا نتحدث عن مجتمع المعرفة ذي الأقطاب الثلاثة الأساسية: القطب التكنولوجي والقطب الاقتصادي والقطب المجتمعي، وهي تتقاطع بصورة تفاعلية[5]. ويتأسس مجتمع المعرفة ويعيد بناء ذاته، في ضوء المتغير التكنولوجي بآلياته ووسائطه المختلفة وبأنماط سرعته، وقدرته على ارتياد أمكنة وفضاءات لا حدود لها. وفي نفس الآن يبني هذا

المجتمع ملامحه الاقتصادية الكبرى بما هو اقتصاد جديد تتحكم فيه شبكات المؤسسات العابرة للقارات، المتعددة الجنسية والفاقدة للهوية، والمولدة للخيرات والمنافع والخدمات الجديدة، مدعومة بالخبرات والذكاءات الاصطناعية، وبالعولمة التي تفتح له أسواق جديدة، في عالم تتهاوى فيه يوما بعد يوم ملامح الحدود ومواقع الجمارك، لتغدو مجرد آثار لزمن صار الاقتصاد الرقمي لا يعيره أدنى اهتمام. أما الضلع الثالث لمجتمع المعرفة فيتمثل في النموذج الجديد للمستهلك داخل المجتمع، والذي يتميز بأنماط سلوكية جديدة، وأنماط ثقافية وتواصلية متعولمة، الأمر الذي يولد ظواهر جديدة،وسلوكات مغايرة لما كان عليه الأمر في السابق.

يعتقد الباحث في حقل الفلسفة الأستاذ كمال عبد اللطيف أن عبارة المجتمع الشبكي هي من المرادفات الأقوى والأكثر قربا من مفهوم مجتمع المعرفة، بما أنه يشكل قاعدة عمله.فقوة مفهوم المجتمع الشبكي يصنعها البعد التكنولوجي، وتصنعها القدرة على الاتصال والتواصل في جميع الأوقات ومن دون رقيب، وهو الأمر الموصول بالمجتمع[6]. حيث يقوم هذا الأخير في نظر السوسيولوجي الأمريكي مانويل كاسلتز على قطبين أساسيين: قطب الشبكة، وقطب الذات الفاعلة. يقول كاستلز معرفا الشبكة بأنها: " البنية الاجتماعية الجديدة لعصر المعلومات، عصر المجتمع الشبكي المؤلف من شبكات الإنتاج والقوة والتجربة، حيث تقوم هذه الشبكات بدورها في بناء ثقافة افتراضية في إطار التدفقات المعولمة، متجاوزة بذلك مفهومي الزمان والمكان (...). وقد حصل في عصرنا هذا اختراق جميع المجتمعات بالفعل الجارف للمجتمع الشبكي."[7]

إذا كان المجتمع الشبكي يقوم على ردم الهوة بين الزمان والمكان وفتح المجتمعات البشرية على بعضها البعض بفضل الوسائط التكنولوجية المتطورة ودمج الثقافات المحلية ضمن الثقافات العالمية (عولمة الثقافة)، فإنه لم يستطع مسح التراتب والتفاوت الطبقي، حيث يعتبر الأكاديمي والباحث الكندي، وأستاذ تكنولوجيا المعلومات "دارن بارني" أن التراتب هو خاصية بنيوية في المجتمع الشبكي، حيث ينكر على مناطق وبلدان بأكملها في محيط الاقتصاد العالمي، أو على طبقات بأكملها في المركز ذاته، النفاذ إلى الشبكات التقنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحاسمة وتقصى عنها[8]. وهذا ما أطلق عليه كاستلز اسم " الثقوب السوداء للرأسمالية المعلوماتية"، إذ يقطنها أناس حكم عليهم بأن يكونوا بلا قيمة أو أهمية من منظور رأس المال العالمي، أناس هم اجتماعيا/ ثقافيا خارج دائرة التواصل مع عوالم المجتمع السائد، الأمر الذي" لا يترك لهم مفرا من الألم والمعاناة التي تنزل بالشرط البشري وتصيب أولئك الذين يدخلون المشهد الاجتماعي بهذه الطريقة أو تلك[9]".لقد اعتقد ذات مرة ماكس فيبر أن الحداثة فكر بلا روح، أما كاسلتز فعزل أساسا أخلاقيا للمشروع الشبكي سماه " روح المعلوماتية".

ورأى أن هذه الروح توجد في الشيفرة الثقافية المشتركة التي تجمع معا الشبكات المختلفة التي تشكل مع المجتمعات المعاصرة. وفي إطار وصفه لهذه الروح كأهم خواص المجتمع الشبكي يقول مانويل كاستلز: إنها مؤلفة من ثقافات كثيرة، وقيم كثيرة، ومشاريع كثيرة تتقاطع في عقول مشاركي الشبكات المختلفين وتملي استراتيجياتهم، متغيرة سرعة تغيرهم، ومتبعة ما يطرأ على وحدات الشبكة من تحولات تنظيمية وثقافية. إنها ثقافة بالفعل، لكنها ثقافة العابر والزائل، ثقافة كل قرار استراتيجي، وخليط تجارب ومصالح، أكثر منها سرعة حقوق وواجبات. إنها ثقافة افتراضية متعددة الوجوه... ليست من نسيج

الخيال، بل قوة مادة تملي وتفرض قرارات اقتصادية مهمة في كل لحظة من حياة الشبكة. لكنها لا تمكث طويلا، تمضي إلى ذاكرة الحاسوب كمادة خام للنجاحات والإخفاقات السابقة. والمشروع الشبكي يعلم العيش ضمن هذه الثقافة الافتراضية. وكل محاولة لبلورة الموقف على الشبكة كشيفرة ثقافية في زمان ومكان محددين تحكم على الشبكة بالتقادم، إذ يغدو أصلب من أن تلائم هندسة المعلومات المتغيرة. إن "روح المعلوماتية" هي ثقافة" الغلاق السريعة بسرعة الدارات الكهروضوئية التي تعالج إشاراتها".[10]

يعكس هذا الاقتباس روح المجتمع الشبكي، الذي يقوم على سرعة تدفق المعلومات وتوظيفها في مختلف السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحضور الثقافة الافتراضية كتجل أمثل لانهيار حدود الزمان والمكان، ضمن عالم تهاوت فيه سلطة الحدود والمواقع المادية، مقابل تعاظم دور الافتراضي والمواقع الافتراضية للتواصل الاجتماعي في توجيه الأفعال والممارسات الإنسانية على نحو غير مسبوق في مختلف المجالات، وتغير منحى التفاعلات الاجتماعية في مجتمع شبكة الأنترنت، من تفاعلات رأسية تراتبية إلى تفاعلات أفقية. فالشبكة لا رأس لها، والمتعاملون في رحابها لا يتلقون تعليمات أو توجيهات من أحد، ولا يخضعون للرقابة المباشرة من أية جهة. فهم أحرار تماما، ويمارسون حريتهم في التعبير عن أنفسهم، كما هي الحال في المدونات والفايسبوكوالتويتر. وقد تحمل هذه الحرية في طياتها نقدا سياسيا عنيفا ضد المجتمع الأبوي عامة- سواء تجسد ذلك في سلطة الزعماء السياسيين، أو حتى سلطة الأب في الأسرة- وضد النظم الشمولية والسلطوية مباشرة.[11] نعتقد أن هذا الأمر هو ما يفسر انهيار جدار الخوف في المجتمعات العربية التي قادت عمليات تحرر من كل أشكال السلطوية وأنماط الحكم الديكتاتوري ضمن ما عرف بالثورات العربية والحركات الاحتجاجية التي قلبت موازين القوى وعملت على إعادة توزيعها- مؤقتا- لصالح الفاعل الافتراضي والناشط/ المثقف الإلكتروني، مؤسسا بذلك لثقافة سياسية جديدة. يسجل الباحث السوسيولوجي المغربي أحمد شراك ملامحها في كونها:

- ✓ ثقافة جماهيرية فيها انتقال من المفترض والرقمي إلى الواقع المادي، بكل حمولات هذا الانتقال من جدة، وجديد وجدية.
- ✓ ثقافة تنظيمية على غير منوال، ليس عبر القنوات التنظيمية الكلاسيكية من قيادات وأجهزة تنظيمية ولسان حال ورقي (جريدة) ومجتمع مدني مواز (من جمعيات ونقابات).
- ✓ ثقافة احتجاجية بدون زعيم تنظيمي، أو كاريزما على منوال الثورات المعروفة في التاريخ،ثقافة احتجاجية جماعية ذات قيادات أفقية حركية وميدانية.
- ✓ ثقافة احتجاجية بعيدة عن الطموحات الجارفة والفردانية لأصحابها تريد أن تغرس ثقافة جديدة في الأنفس من أجل استئصال ثقافة الزبونية، أو ثقافة البيع في المزاد السياسي أو ثقافة اقتسام الحلوى، أو ثقافة التواطؤ، في المجمل ثقافة الريع السياسي.[12]

إنها ملامح كفيلة برسم معالم هذه الثقافة الجديدة التي يشكل فيها الافتراضي دعامة أسياسية إنها ثقافة سياسية جديدة ترفض أن تتجمد في المعنى الواحد والأداة الواحدة وأشكال الولاء و الالتزام السياسيوفق سلطة هرمية وقيادة تحظى بالإجماع، إما انطلاقا من صفاتها الكاريزمية، أو من قدرتها على الحكم والإحكام والتحكم في الرقاب وفي وسائل التواصل وقنواته العمومية التي تسبح بحمد الحاكم، وتقدمه بوصفه المنقذ والخلاص المطلق من كل المشاكل والأزمات التي يمكن أن تحدق بالأفراد،

كما هو حال الكثير من الأنظمة العربية، وهو ما خلصت إليه الباحثة المصرية في دراسة ميدانية حول " الإعلام الجديد وفرص التحول الديمقراطي في الأنظمة السلطوية: دراسة في رؤى وممارسات الشباب الناشط سياسيا بالتطبيع على مصر نموذجا"، حيث عمل في نظرها الإعلام الجديد ممثلا في المنتديات والمدونات ومواقع التواصل الاجتماعي من فايسبوكوتويتروانستغرام ويوتيوب على إثراء الحياة السياسية، وجذب الشباب إلى المعترك السياسي وتمكينه- بأدوات معاصرة- من المشاركة، وتحدي احتكار السلطة بعدما أصابه من حالة عزوف رسختها وسائل الإعلام الحكومية مستغلة عدم وضوح المفاهيم الأساسية لدى شريحة عريضة من أبناء الشعب، الذي امتنع أو "منع" من الانخراط في السياسة لفترة طويلة[13]. هكذا كشفت الدراسة على أن ممارسة الاتصال السياسي بواسطة مواقع التواصل الاجتماعي بالإنترنت، ترتبط بعلاقة إيجابية بممارسة أنشطة سياسية في الواقع.وقد ثبتت العلاقة بين هذين المجالين حتى عند اختبار تأثير عوامل السياق التي تناولها هذا البحث، مثل الشعور بالكفاءة السياسية، والشك في صدقية وسائل الإعلام، وكذا الخوف من السلطة. وتسجل الباحثة اتفاق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة التي أيدت الدور الإيجابي، الذي يمكن أن تؤديه شبكة الإنترنت في مجال التمكين السياسي وتعبئة الجماهير عموما.

تجدر الإشارة إلى إن هذه الدراسة أجريت على عينة شبكية من الشباب الناشط سياسيا، مع ما يعنيه ذلك من شعور بالكفاءة السياسية والقدرة على إحداث التغيير، ومن ناحية أخرى تشير الفئة العمرية لغالبية المبحوثين محل الدراسة، إلى امكان امتلاك هؤلاء درجة عالية من كفاءة استخدام شبكة الإنترنت، وهو العامل الذي ثبت ارتباطه ايجابيا بممارسة أنشطة سياسة بواسطة الإنترنت.وتذكر الباحثة أن المتظاهرون في إطار الثورة المصرية، استطاعوا خلق ما يمكن تسميته " منظومة الجمعة " حيث نظموا سلسلة من التظاهرات، تخرج كبراها في يوم الجمعة رافعة شعارا يعبر عن موقف معين، كرد فعل الجماهير إزاء مواقف السلطة، أو يعلن عن مطالب سياسية محددة، أو يحدد مرحلة تالية من مراحل الثورة (مثل جمعة الغضب، جمعة الرحيل، جمعة النظافة..)، وقد ساهم ذلك في تنسيق المجال العام، وخلق نوعا من التنظيم الشبه تلقائي لسلسلة التظاهرات الأساسية في الثورة، وإفساح المجال أمام تفعيل آليات التشبيك القائمة على التواصل الشخصي، خاصة بعدما قامت السلطات المصرية على قطع خدمة الإنترنت بعد ثلاثة أيام من اندلاع تظاهرات الغضب، كما نجح المتظاهرون في تفعيل وسائل الاتصال التقليدية للالتفاف على الرقابة اللصيقة المفروضة على وسائل الإعلام، ولاسيما تلك المساندة للثورة (قناة الجزيرة القطرية) وخلق هجينا اتصاليا من تلك الوسائل (مثل استخدام خطوط هاتف دولية لنقل التغريدات)، وكذا استخدام ترددات الراديو المحلية، وأجهزة الفاكس لنقل مقاطع الويكيليكس الخاصة بالأحداث في مصر. وقد أتاح لهم هذا "الهجين التكنولوجي" ما سماه كاستلز وآخرون" التحفيز الومضي" في محاولة لتوصيل صوت المصريين إلى خارج نطاق الحصار الإعلامي المفروض عليهم. من ناحية أخرى أدى عامل الخوف دورا إيجابيا في دفع المشاركة السياسية في الواقع. ومع أن الإحساس بالخوف يؤدي في الغالب إلى تراجع معدلات المشاركة في أنشطة سياسية في ظل الأنظمة السلطوية، إلا أن هذا المتغير قد عمل -على الأرجح- لمصلحة الثورة وأهداف التغيير. فالخوف من التوقيف ولتعذيب ربما يكون مسؤولا عن إصرار المتظاهرين على الاستمرار في التظاهر لنيل مطالبهم؛

فبعد أن أصبحت وجوه العديد منهم وأسماؤهم معروفة لدى السلطات، ولم يعودوا شخصيات افتراضية، كما كانت الحال في الإنترنت، لم يعد أمامهم مجال للعودة : فإما التغيير أو الموت في ميدان التحرير. تبين ذلك من نتائج الدراسة التي أظهرت أن الشعور بالخوف لم يؤثر في ميل الشباب محل الدراسة، إلى ممارسة نشاطهم السياسي في الواقع، حيث احتمال مواجهة السلطة وبطشها أكبر من غيره.

هكذا يمكن القول إن وسائل الإعلام الجديدة قد أمدت الشباب المتظاهرين بقنوات جديدة للتواصل لم تكن متاحة من قبل، ومكنتهم بالتالي من ممارسة أنماط من النشاط السياسي أكثر ملاءمة للتكوين السياسي للوسط الذي يتفاعلون في نطاقه. كما أن تلك الساحات قد مكنتهم من تنظيم ممارسة هذا النشاط، ودعوة آخرين إلى ممارسته في الواقع، حيث تتدخل عوامل أخرى لتحدد ملامح تلك الممارسة[14].يقول المفكر اللبناني" علي حرب" : إننا إزاء ثورات لم تأت من العقائد الدينية ولا من الإيديولوجيات العلمانية، إذ هي ابنة العصر الرقمي بتقنياته ومعلوماته، بقدر ما هي صنيعة فاعلين جدد هم الشباب والمدونون من عمال المعرفة الذين يشتغلون بقراءة المعلومات وبث الصورة على الشبكة.ولذا فهي ليست ثورات البطولات الدموية والبيروقراطيات الثقافية، بل ثورات الكتب الرقمية الناعمة العابرة، التي تنتمي إلى عصر الحداثة الفائقة السيالة"[15]

2ـ وسائل إعلام جديدة؛ سياسات جديدة

تنبثق فعالية الممارسة السياسية اليوم من سلطة وسائل الإعلام الإلكترونية التي أحكمت قبضتها على المجال السياسي، مدشنة بذلك لعهد جديد في الممارسة السياسية، يمكن نعته وفق كاستلز ب" السياسة المعلوماتية". ويربطها مباشرة بتقنيات شبكات الاتصال، قائلا: " أهم ما يمكن ملاحظته هو أن وسائل الإعلام الإلكترونية (ولا يقتصر ذلك على التلفزيون والمذياع، بل يشمل أيضا أشكال الاتصال كلها، مثل الجرائد والإنترنت)، أصبحت فضاء السياسة المفضل. ولا يعني ذلك كله أنه يمكن أن تختزل السياسة كلها في الصور والأصوات أو التلاعب الرمزي، لكن من دونها لا وجود لفرصة للفوز بالسلطة أو ممارستها... وبسبب الآثار المتداخلة للأنظمة السياسية التقليدية، والتغلغل المتفاقم لوسائل الإعلام الجديدة، فإن ما يتعلق بالحياة السياسية كلها من معلومات وجوانب اتصالية، يصبح أسيرا لوسائل الإعلام. أما ما هو خارجها فيعد هامشا سياسيا لا غير".[16]

أحكمت وسائل الإعلام من منظور كاستلز، قبضتها على السياسة، وتقصير الفاعلين السياسيين القدامى والمؤسسات التقليدية في التكيف مع " السياسية المعلوماتية" هو أصل أزمة الديمقراطية في عصر المعلومات. وفي تقدير كاستلز: "ما دامت الأنظمة السياسية الراهنة قائمة على البنى التنظيمية والاستراتيجيات السياسية للعصر الصناعي، باتت تلك الأنظمة بالية وفاقدة استقلاليتها جراء ما يشهده العالم من تدفق رهيب للمعلومات، تعتمد عليه السياسة"[17]. هكذا فالنشاط السياسي النافذ راهنا، يقتضي التمكن من جميع الأشكال والتقنيات المعقدة للتعبئة الرمزية والاتصال السياسي. ولسيت السياسة، في هذا السياق، مجرد ممارسة للحكم والفعل العامين، بقدر ما هي إدارة للعلاقات العامة القائمة على التبادل المعقد ل" الرسائل" العالية الترميز، باستخدام تقنيات شديدة التعقيد في جمع المعلومات ونشرها[18].

لا تقتصر الشبكات الرقمية بما توفره من ثروة معلوماتية هائلة على توفير الدعم للقوى الرأسمالية فحسب، بل تتيح لأطراف وقوى عدة الاستفادة من هذه الثروة وتوظيفها وفق مصالح معينة، وفي إطار نوع من المقاومة تجاه العولمة المتوحشة، وهو ما جسده البروز المتزايد ل"لحركات الاجتماعية الجديدة" العابرة للقوميات والمرتبطة بشبكات المجتمع المدني العالمي، الذي اعتمد أساسا على الانتشار الكبير لتقنيات الاتصالات الشبكية الرقمية والتدفق الهائل للمعلومات، والتي أتاحت لهذه الحركات، خصوصا تطبيقات البريد الإلكتروني والوسائط المتعددة والمواقع الإلكترونية ذات النصوص التشعبية، إمكان عقد تحالفات بين نشطاء من مناطق متباعدة تتوافر لديهم الوسائل التي تخولهم إنجاز مجموعة من المهمات التي تعد أساسية لنشاطهم، وللأثر الذي يرغبون في حدوثه. ويشمل ذلك حسب دارن بارني :

- ✓ جمع المعلومات (السياسية خصوصا التي يتعذر نشرها على نطاق واسع، وبتكلفة زهيدة، عند استعمال وسائل أخرى) وإنتاجها وأرشفتها ونشرها عالميا.
- ✓ منصة للترويج للحوادث والتحشيد وجمع الأموال والتماس أشكال أخرى من الدعم.
- ✓ منظومة لتنمية مستوى الوعي والتعليم والتدريب السياسيين (على سبيل المثال، تعليم طرائق العمل المباشر الخالي من العنف).
- ✓ وسيلة لإنشاء روابط الاتصال مع المنظمات المتعاطفة والمتحالفة، ومع الشبكات التي هي جزء من هذا العمل.
- ✓ منظومة اتصال للتنظيم الداخلي، والإدارة، والتعبئة (خير مثال" الحفز على الفعل") وتنسيق الأنشطة.
- ✓ منظومة اتصال تخدم الحوار والنقاش الديمقراطي بما يساهم في إيجاد إطار عام ديمقراطي عالمي.
- ✓ وسيلة للتواصل السياسي المحظور عبر الدول القمعية.
- ✓ منظومة انتشار لوسائل الإعلام المستقلة والتقارير الإخبارية والصحافة البديلة التي تتجاوز وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الشركات الكبرى.
- ✓ أداة للانخراط في أشكال جديدة من العمل السياسي المباشر (مثل النضال عبر القرصنة الالكترونية وحملات البريد الإلكتروني المكثفة، وهجمات وقف بعض الخدمات، والعرائض الالكترونية وتشويه المواقع الالكترونية والمواقع الإلكترونية الساخرة...إلخ)[19].

خلق المجتمع الشبكي/الافتراضي بما يوفره من سيولة معلوماتية، فاعلين جدد في مجال الممارسة الثقافية والسياسية، ومكنها من أدوات وآليات اشتغال عملت من خلالها على تشكيل جبهة للمقاومة والممانعة ضد تيار العولمة الجارف والاقتصاد الرأسمالي المتوحش، واحتكار السلطة والثروة، فارضة بذلك ضرورة إعادة توزيع القوة وأشكال ممارسة السلطة بمختلف أبعادها وتجلياتها، مسهمة بذلك في إرساء حياة سياسية أكثر اطلاعا ومشاركة والتزاما وشمولا واستجابة وعدالة، أي تعزيز وتحسين السياسات الديمقراطية :

- ✓ مزيد من النفاذ الملائم والعام إلى كم هائل من المعلومات ذات الصلة بالحياة السياسية، بما في ذلك المعلومات التي تأتي من الحكومة وعنها ومن منتقديها.

✓ أدة نشر مصادر متعددة كما كبيرا من المعلومات التي تخص المصلحة العامة،عوض ما تتسم به وسائل الإعلام الجماهيري التجارية من مركزية تسيطر عليها كبريات الشركات الخاصة.

✓ أداة قوية وفي متناول أغلب الناس، للتنظيم والتعبئة والعمل، وذلك بالنسبة إلى الناشطين الأفراد، والمجموعات، والمنظمات.

✓ وسيلة للاتصال اليومي الروتيني العمودي المتطور بين المواطنين والمسؤولين/المشرعين، بما يتيح تمثيلا أفضل للشعب، والمزيد من التدقيق والمساءلة وتحسن استجابة السلطة.

✓ وسلة لاتصال أفقي متطور بين المواطنين، وتشمل توسيع نطاق الفرص المتاحة للحوار العام، والتداول في شأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

✓ آلية تتيح المزيد من أشكال المشاركة الشعبية المباشرة في عملية صنع القرار الديمقراطي، مثل التصويت عبر الإنترنت واستطلاعات الرأي المتداولة.

✓ بنية تحتية يمكن أن يقوم عليها مجال عام يهتم أكثر بالجوانب السياسية، ويدمج المزيد من المواطنين في العمل السياسي، خلافا لما تروج له وسائل الإعلام الجماهيري التجارية القائمة[20].

تعد هذه المساهمات، لو طبقت- في نظر بارني- بالغة الأهمية. ويمكن للتقنيات الشبكية، بفضل ما يتوفر لها من قدرات تقنية، أن تساهم في تحقيقها على نحو متميز، يعزز الممارسة الديمقراطية على أرض الواقع. لكن هذا الأمر ليس مضمونا دائما خاصة في المجال السياسي بما هو مجال للصراع حول السلطة، حيث تستخدم هذه التقنيات في خدمة النزعات السياسية غير الديمقراطية، فيعمل على تقويض هذه الأخيرة. فمثلا توظيف الإشاعة السياسية (أخبار مزيفة، فيديوهات مركبة، صور ملفقة، تصريحات كاذبة ...) لخدمة طرف سياسي معين، أو ضرب طرف سياسي آخر معاد، حول حقل الإعلام إلى حقل حرب، تشكل من خلاله الواقع وتوجه باندوله. فالبعد اللامادي للافتراضي الرقمي يسمح بنشر الإشاعة وتمريرها عبر العالم،في أي وقت ممكن،ومن دون الحاجة إلى آليات مادية يمكن حجزها وإيقاف نشرها، باعتبار التكنولوجيا الرقمية وسيلة لاختراق الحدود والقيود. فبالإشاعة تجد مجالها في اللامجال الرقمي عبر شبكة الإنترنت من خلال البريد الالكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية. كما تجد مجالها عبر شبكات الهاتف الجوال من خلال الإرساليات النصية القصيرة، وخدمة الواتساب. فشخص واحد،على شبكة الإنترنت أو شبكة الهاتف، يمكنه امتلاك كل آليات وإمكانات إطلاق الإشاعات ونشر الأخبار الكاذبة وتوظيف الصور المفبركة،خاصة في ظل زمن الصورة وسلطتها في تحقيق عملية الدعوة والدعاية، في هذا الإطار يرى الأنثربولوجي المغربي "عبد الله حمودي" أن للدعاية همان أساسيان:

يتمثل الأول في الإقناع بمنظومة أفكار وأطروحات معينة؛ والثاني في التعبئة على شكل حركات وتنظيمات، والتعبئة وراءها زعماء، حيث الدفاع عن الأطروحات والزعامات يكون مستداما[21]. يجعلنا هذا الأمر نتحدث عن صناعة الإشاعة عبر وسائل الاتصال الحديثة، وعن استفادة الفاعل السياسي من الإشاعة في تحركاته السياسية، وقدرته على توظيف الوسائل الحديثة للاتصال للتصدي إلى الإشاعة المناوئة له ولاختياراته، ومن وجب في نظر الأستاذ جوهر الجموسي إعادة النظر في تعريف السياسة، حيث يقول إنها " فن التصرف في الصورة وفي المعلومة، وكيفية معالجتها وإخراجها، ومصادر ترويجها، ومواقع نشرها افتراضيا وطبيعة النسيج المدني المتدخل في الأمر"[22].

تتعزز الإشاعة وتنتشر في العالم الافتراضي بما هو عالم بلا هوية ولا مراقبة أو عقاب. فمعظم العلاقات الاجتماعية وأشكال التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت تتم على نحو مجهول، إذ يمكن للفرد الذي ينخرط ضمن هذه التفاعلات ويتردد على مواقع التواصل الاجتماعي أن يخفي هويته تحت مسميات مختلفة وصور غير حقيقية، فيخترق حسابات شخصية ومواقع إلكترونية، ويعمل على نشر مضامينها والعبث بسمعة أصحابها،أو الضغط على جهة سياسية ما من أجل الإخضاع والمساومة كما فعلت مؤخرا كتائب حزب العدالة والتنمية المغربي على صفحات الفايسبوك، عبر الترويج لفكرة مقاطعة شركة إفريقيا الموزعة للبنزين، بحجة احتكارها لهذه المادة الحيوية والرفع من أسعارها في السوق المغربية رغم انخفاض ثمن البترول عالميا، وهي شركة تعود ملكيتها للملياردير ورجل الأعمال " عزيز أخنوش"، الذي هو بالمناسبة رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، الذي فرض شروطا من أجل المشاركة في الحكومة المكلف بتشكيلها السيد "عبد الإله بنكيران" الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، وهي شروط يراها هذا الأخير مجحفة، تعكس سياسة التحكم. و رغم أن شركة إفريقيا ليست الوحيدة في مجال توزيع البنزين بالمغرب، وجميع الشركات الموزعة لهذه المادة الحيوية تكاد تتفق على ثمن واحد للبيع، وذلك في إطار سياسة الاحتكار والتواطؤ على مصلحة الوطن والمواطن، ومن ثم فإن كان هناك من دعوة للمقاطعة الشفافة فينبغي أن تشمل كل الشركات المتواجدة وليست شركة بعينها، وهو ما يعكس نوع من الابتزاز والضغط من خلال توظيف فضاءات التواصل الاجتماعي مسرحا له وأداة لتمريره.

3- دلالة الهوية في سياق الافتراضي

إن إخفاء الاسم ضمن الفضاء الافتراضي،وتحديدا عبر الإنترنت، يدعو إلى التفكير مليا في إشكالية حقيقية ترتبط بسؤال الهوية داخل هذا الفضاء الافتراضي وضمن هذا الزمان المعولم. فالهوية- في نظر الأستاذ محمد نور الدين أفاية- تكتسي أهمية بالغة وقيمة خاصة في زمن التحولات والارتدادات مثلما هو عليه الأمر بالنسبة إلى العالم العربي اليوم، مع الاهتزازات السياسية التي يتعرض لها، والاجتياح الكاسح لمفردات وصور وأصوات وقوى العولمة[23].

يعتقد السوسيولوجي الأمريكي ذو الأصل الإسباني مانويل كاستلز أن تعاظم مكانة الهوية في المجتمع الافتراضي، يمثل مصدرا للمقاومة الاجتماعية والسياسية لتلك الأوضاع المحفوفة بمخاطر العولمة ضمن ما سماه السوسيولوجي الألماني "أولريش بك" مجتمع المخاطرة.[24]ويشرح كاستلز ذلك قائلا:

" في عالم تدفقات الثروة والسلطة والصور العالمية يصبح البحث عن الهوية، فردية أكانت أم جماعية، مسندة أم مكتسبة، المصدر الأساس للمعنى الاجتماعي... تصبح الهوية المصدر الأساس، وأحيانا الوحيد، للمعنى في فترة تاريخية تتسم بتدمير شامل للمنظمات، وبنزع شامل لشرعية المؤسسات، واندثار أهم الحركات الاجتماعية، والتعبيرات الثقافية سريعة الزوال. وما عاد الناس يؤسسون المعنى استنادا إلى ما يفعلونه، بل اعتمادا على ما هم عليه، أو ما يظنون أنهم عليه... مجتمعاتنا تتخذ على نحو متزايد بنية قائمة على تقابل ثنائي بين الشبكة والذات".[25]

تقدم الهوية هاهنا باعتبارها قوة جدلية نشطة تقابل ديناميات المجتمع الشبكي. وتظهر الهوية باعتبارها "آخر" العولمة المغترب، آخر " الزمن اللازمني" و "فضاء التدفق" الذي ليس مكانا.[26] بتعبير آخر

يمكن القول إن تنامي خطابات الهوية في العالم الافتراضي تعبير عن فشل الانتماء إلى الفضاء الكوني وانغلاق على الذات ،ليس اختياريا، ولكن جراء الإقصاء المنهجي من الشبكات التقنية والاقتصادية والسياسية العالمية، حيث تتسم الهوية وفق هذا المنطق بالصعود واسع النطاق للتعبيرات القوية لها في صيغة جماعية؛ أي الهوية الجماعية التي تتحدى العولمة وما تخلقه من جدلية الاصطفاء والاقصاء؛ أما ثاني خاصية تميز الهوية في ظل المجتمع الشبكي، انحسار دور الدولة القومية وفقدانها السلطة على الاستئثار بالهوية السياسية، لصالح الحركات الاجتماعية الجديدة والمجتمع المدني التي تعطيها معنى متعددا ومتشعبا.

يميز مانويل كاستلز في كتابه "سلطة الهوية" مختلف الأدبيات التي تناولت موضوع الهوية ويميز فيها بين ثلاثة أصناف مختلفة، هي : الهويات المشرعنة التي تمثلها المؤسسات المهيمنة والإيديولوجيا بغرض فرض رؤيتها لبنية الأدوار والعلاقات الاجتماعية، بما فيها علاقات القوة والسلطة، والإدماج والإقصاء، والهيمنة والخضوع وتبرير ذلك كله. ثم الهويات المقاومة التي تتشكل على أساس معارضة الخضوع للهويات المشرعنة في مجتمع ما ولمؤسساته، ومقاومة الإقصاء الذي تتعرض له، ذلك أن عمليات الإقصاء والتهميش والإخضاع التي تفرضها القوى المهيمنة، في مجتمع ما، تولد هويات جماعتية مقاومة لشرعية النظام السائد ومؤسسات المجتمع المدني. وكمثال على هذه الهويات المقاومة نجد الحركات النسوية والمرتبطة بالأقليات الدينية والإثنية... وأخيرا، الهوية باعتبارها مشروعا، حيث تظهرعندما تبني الأطراف الاجتماعية الفاعلة (استنادا إلى العوامل الثقافية المتاحة لها) هوية جديدة تعيد تحديد وضعها في المجتمع، ساعية من خلال ذلك، إلى تغيير بنية المجتمع كله. ومن بين الأمثلة لهذا الصنف من الهويات، الهوية التي بنيت في نطاق حركة البيئة العالمية، وربما تشمل ذلك أيضا الهويات التي تقف وراء حركات السلام العالمي[27].ويمكن أن نضيف الهويات الثورية والاحتجاجية في سياق ما عرف بثورات الربيع العربي، التي سعت عبرها الجماهيرإلى تغيير بنية النظام والحياة السياسة ككل، وإعادة توزيع السلطة والقوة والحقيقة بما يؤسس لمجتمع ديمقراطي ومتقدم، تنمحي فيه مختلف أشكال السلطوية والظلم والفساد والاستبداد، وتتحقق في دروبه مؤسسات الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

خاتمة

هكذا يتضح لنا على أن الافتراضي صار قاعدة عمل السياسي، تنتظم حوله الممارسات السياسية وتتطور تبعا لوسائله وتقنياته، ف"المشهد السياسي المعاصر في العالم كله، يرتبط على نحو وثيق ببيئة الميديا والاتصال المتعدد الوسائط"[28]، التي تقوم على مفهوم التبادل، وهي تتيح للأفراد، لا تلقي الأفكار وتشرب الآراء، بل إبداعها والمشاركة في صنع واقعها وانتزاع حريتها كما عبرت عن ذلك الجماهير الغفيرة التي خرجت في العديد من المدن والبلدان العربية تحت ما سمي "الربيع العربي" مشكلة بذلك فجرا لعصر جديد، وثقافة جديدة، انتهت فيها الزعامات والقيادات الأحادية داخل مؤسسة حزبية أو نقابية او تحت لواء عقيدة دينية أو إيديولوجية معينة.فالفضاء الرقمي فضاء تواصلي شبكي، وهو ككل الشبكات نسيج، تحاك داخله التجربة الإنسانية المعاصرة في مختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لتعبر من خلاله أنماط مختلفة من الهويات التي تعكس الصراع حول التقنيات التي ميزت عصر المعلومات بما هو أساس كل ممارسة سياسية جديدة، تتجاوز آليات ووسائل الفعل السياسي التقليدي.

هوامش وإحالات:

1- جوهر الجموسي، الافتراضي والثورة، مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي،بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016،ص 29.

* - sous la direction de Daniel Mercure : Une société-monde ? Les dynamiques sociales de la mondialisation, Edition Les Presse de l'université Laval, Canada 2001.

*- Manuel Castells, L'ère de l'information, 3 vols (Paris : Fayard, 1998-1999). Vol 1 : La Société en réseaux (1998) ; Vol 2 : Le Pouvoir de l'identité (1999) ; et Vol 3 : Fin de Millénaire (1999).

3- جوهر الجموسي، نفس المصدر، ص 132.

4- جوهر الجموسي، نفس المصدر، ص 133.

5- كمال عبد اللطيف،المعرفي،الإيديولوجي،الشبكي،بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012،ص 18.

6- نفس المصدر، ص 26.

7- المصدر نفسه، ص 30.

8- Manuel Castells, La Société en réseaux, traduit de L'anglais par Philippe Delamare, Fayard, 1998, p.54.

9- دارن بارني،المجتمعالشبكي،ترجمة أنور الجمعاوي،بيروت،المركزالعربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015،ص 45.

10- Manuel Castells , Fin de millénaire, Fayard 1999 p.161-163.

11- Manuel Castells, La Société en réseaux 199.

12- الثورة المصرية،الدوافع والاتجاهات والتحديات،قدمه محمود عبد الفضيل،بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012،ص 152.

13- المثقفون والانتفاضات العربية، وجهات نظر مغربية،إعداد وتقديم أنور المرتجي،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2014،ص 114.

14- الثورة المصرية، سبق ذكره، ص 262.

15- المصدر نفسه، ص 305-306-307-308-309.

16- على حرب،ثورات القوة الناعمة في العالم العربي،من المنظومة إلى الشبكة،بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون،الطبعة الثالثة 2013،ص.90.

17- Manuel Casttels, Le Pouvoir de L'identité, Fayard, 1999, p.311-312.

18- Ibid., les mêmes pages.

19- دارن بارني، مصدر سبق ذكره، ص.153.

20- المصدر نفسه، ص 157-158.

21- المصدر نفسه، ص.167-168.

22- عبد الله حمودي،الحداثة والهوية،سياسة الخطاب والحكم المعرفي حول الدين واللغة،الدار البيضاء،المركز الثقافي العربي،2015،ص.35.

23- جوهر الجموسي،مصدر سبق ذكره،ص.140.

24- مجموعة مؤلفين،الانفجار العربي الكبير،في الأبعاد الثقافية والسياسية،بيروت،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012،ص 98.

25- أولريشبك،مجتمعالمخاطرة،ترجمة جورج كتورة وإلهام الشعراني،بيروت، المكتبة الشرقية، 2009.

Manuel Castells, La Société en reseaux, traduit de L'anglais par Philippe Delamare, Fayard, 1998, p.3.

26- دارن بارني،مصدر سبق ذكره، ص.181.

27- دارن بارني،المصدر نفسه،ص.183 .

28- كريستيان تيليغا،علم النفس السياسي،رؤيةنقدية،ترجمة،أسامةالغزولي،عالم المعرفة عدد 436،ماي 2016،ص.213.